

مصر الأولى عالميا في مجال تيسير إجراءات الأنشطة الاقتصادية

٤٤٪ زيادة في عدد مهوى الضرائب و ١١٪ مليار دولار استثمارات اجنبية

الأكثر اصلاحا على مستوى العالم في مجال تيسير اجراءات الأنشطة الاقتصادية. وذلك بفضل التيسيرات العديدة التي اصدرها الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال العام الماضي والحالي.

و ١١٪ زيادة في حصيللة الإيرادات الضريبية لتصل الى ١٠٨.٦ مليار جنيه و ٤٤٪ زيادة في عدد المولين للضريبة على الدخل و ٢٠٪ زيادة في قيمة الصادرات السلعية عن العام الماضي لتصل الي ٢٢ مليار دولار.

و ٤٥٪ زيادة في قيمة الإيرادات السياحية عن العام الماضي لتبلغ حوالي ٨ مليار دولار. وإيرادات قياسية لقناة السويس بلغت ٤.٢ مليار دولار بزيادة ١٧٪ عن العام الماضي و ٢٤٪ زيادة في صافي الاحتياطي من النقد الاجنبى ليصل الى ٢٩.٧ مليار دولار. و ١٥٪ زيادة في قيمة الودائع لدى الجهاز المصرفي عن العام الماضي لتصل إلى ٦٥٨.٢ مليار، وأكثر من ١,٥ مليون مستثمر مسجل في البورصة في أكتوبر ٢٠٠٧، و ١٦٪ زيادة في متوسط دخل الفرد السنوي على العام الماضي ليصل إلى ١٠٠٥٩ جنيه، و ٥٠٠ مليون جنيه للتدريب الصناعي لنحو ٢٥٠ ألف متدرب خلال ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ومليار جنيه لدعم برنامج نصف مليون وحدة سكنية في موازنة العام المالي الحالي، وتطوير ميناء الإسكندرية بتكلفة ٨٥٠ مليون جنيه شاملا تحديث البنية التحتية، وإدخال نظام الإدارة الإلكترونية.

تعميق وتنمية العلاقات العربية والإقليمية والدولية توثيق التعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال تفعيل سياسة الجوار الأوروبي، وتعميق التجارة البينية العربية بدخول اتفاقية أغادير الموقعة مع المغرب وتونس والأردن حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٠٧، و ٢٨٪ زيادة في قيمة الصادرات المصرية من منظومة المناطق الصناعية المؤهلة إلى الولايات المتحدة على العام الماضي لتصل إلى ٧٠٤ ملايين دولار، ومصر أول دولة عربية وإفريقية تشارك في لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم القوى الاقتصادية الكبرى، وحصول مصر على عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مايو ٢٠٠٧.

أما فيما يخص الأحداث والمؤشرات على المستوى العالمي: اغتيال بينظير بوتو زعيمة المعارضة الباكستانية، وهبوط أسواق المال العالمية في ٢٧ فبراير الماضي الذي أطلق عليه يوم «الثلاثاء الأسود»، وانضمام مالطة وقبرص للاتحاد الأوروبي، والذهب بأعلى أسعاره منذ ٢٨ سنة، واليورو في أوج مجده، والدولار بأدنى مستوياته منذ ١٥ سنة، والتضخم يضرب العالم بقوة، والبتترول عند ١٠٠ دولار، وارتفاع أسعار الشحن البحري ٢٠٪، و ٢٠ مليار دولار خسائر أزمة الرهون العقارية الأمريكية.

إعدام ٦ مليارات دولار: اضطرت بنك ميريل لينش في ٢٠٠٧ إلى الإعلان عن أنه سيشطب ديونا عقارية معدومة لأنها بلا رهون ولا ضمانات وعالية المخاطر بقيمة ٦ مليارات دولار، وهي من تبعات أزمة الرهون العقارية.

يبقى في النهاية أننا جميعا شركاء في التنمية ولكل طرف دوره الوطني عليه أن يؤديه، كما أن هناك واجب يقع على الفرد، وواجب على الوحدة الاقتصادية، وواجب على الحكومة ومؤسساتها، وفي حسن أداء كل طرف من الأطراف لدوره بتحسين النتائج النهائية، وعكس ذلك صحيح.



د. نادر رياض



د. محمود محيي الدين



د. يوسف بطرس غالى

ساعات ونودع عام ٢٠٠٧ الذي شهد كثيرا من الأحداث الاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا وبالنسبة لمصر فإن العام شهد أكثر من طفرة في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تؤسس لنمو مستدام في الاقتصاد القومي وفي رؤية تحليلية لأحداث عام ٢٠٠٧ للدكتور نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات ورئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية يقول أن أكثر ما يميز هذا العام وضوح الرؤية في برنامج الرئيس مبارك الانتخابي والذي بخطى نحو

الانجاز الكامل وأكثر من هذا تخطى البرنامج المستوى الأفقى باضافة تكاليف جديدة للحكومة تشكل عبئا اضافيا على جانب الانفاق مع وجود فائدة محققة على جانب الساحة غير خافية على احد، ولو القينا الضوء على أحداث ومؤشرات عام ٢٠٠٧ نرى:

- قرار الرئيس مبارك باعطاء الضوء الأخضر في الاستخدام السلمى للطاقة النووية يعد نقلة تاريخية غير مسبوقة. كذلك قراره بالابقاء على زيادة دعم رغيف العيش من ٩ مليار جنيه إلى ١٥ مليار جنيه، وكذا العمل على توجيه الدعم لمستحقه. وصدور القرار الجمهورى بإنشاء مركز قومي للترجمة في مصر وهو ما يعد على قمة الأحداث الثقافية بما يذكرنا بما تميز به عصر محمد على من تطبيقات عملية.

- اطلاق مسمى عام ٢٠٠٧ للتعاون المصرى الالمانى بعالم العلوم والتكنولوجيا.

- نجاح سياسة الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية فى تعظيم قيمة الحصيللة الضريبية رغم تخفيض قيمة الشريحة الضريبية الى النصف وهو ما يثبت ان الفكر الحكومى المصرى التقدمى قادر على الاتيان بالجديد والمؤثر.

● تعزيز مسيرة الديمقراطية وحقوق المواطنة ومنها:

- التوسع فى افساح المجال للمرأة لممارسة حقوقها وتعيين ٢٠ سيدة قاضية فى سابقة تعد الاولى من نوعها فى مصر مما حسم تيارا جارفا من الجدل العقيم. وتعيديلات دستورية تعزز مفهوم المواطنة والمساواة شملت ٢٤ مادة من الدستور وتحول تاريخى فى اختصاصات مجلس الشورى وحصوله على اختصاصات تشريعية ونجاح الحكومة فى احتواء اعتصام عمال شركات الغزل والنسيج بالحلة بصورة سلمية من خلال حوار جيد وبناء انتهى الازمة بما ارضى جميع الاطراف وهى سابقة لها مدلولها فى التعامل مع مثل هذه الازمات. وحصول مصر على عضوية مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة فى مايو ٢٠٠٧ وتوثيق التعاون مع الاتحاد الاوروبى من خلال تفعيل سياسة الجوار الاوروبى. والتي يقودها المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة والذي كان له دور مؤثر فى تنمية علاقات مصر التجارية مع اوربا.

والاشادة بتطور أداء الاقتصاد المصرى بشهادة المؤسسات الدولية والذي تؤكد معدلات النمو المرتفعة نتيجة للإصلاحات الحقيقية والإدارة الاقتصادية الفعالة، لاسيما خلال زيارة بعثة صندوق النقد الدولى لمصر فى ١٣ ديسمبر الحالى مع المجموعة الوزارية للسياسات الاقتصادية برئاسة الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية مقرر المجموعة: ٧.١٪ معدل النمو الحقيقى مقابل ٨.٨٪ فى العام السابق. و ٧٢٢ ألف فرصة عمل فى القطاع غير الحكومى. و ٢٥٪ زيادة فى استثمارات القطاع الخاص ومضاعفة قيمة الاستثمار الاجنبى المباشر ليصل إلى ١١.١ مليار دولار و ١٥٦٪ زيادة فى قيمة الاستثمارات الصناعية لتصل إلى ٤٢ مليار جنيه. ومصر فى المركز الاول بين الدول

رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية

المؤسسات الدولية تزيد ثقها في الاقتصاد المصري.. و ٢٠٠٧ عام الطاقة النووية

شهد عام ٢٠٠٧ العديد من الطموحات والتطلعات على الصعيدين المحلى والعالمى ليمر وسط أحداث حاشدة.

الأحداث المحلية

وأكد الدكتور مهندس نادر رياض رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية أن أهم إنجازات عام ٢٠٠٧ قرار الرئيس مبارك ببدء النشاط فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية والذي يعد نقلة تاريخية غير مسبوقة وقرار الرئيس مبارك بالإبقاء على دعم رغيف العيش وزيادة دعمه من ٩ مليار جنيه إلى ١٥ مليار جنيه ، وكذا التوجه نحو تخصيص الدعم بصورة أدق لمستحققيه:فضلا عن صدور القرار الجمهوري بإنشاء مركز قومي للترجمة فى مصر وهو ما يعد على قمة الأحداث الثقافية ، وكذا افتتاح الرئيس مبارك لمبنى دار الكتب التاريخي بباب الخلق بعد تجديده .

وانطلاق عام مصر ألمانيا للعلوم والتكنولوجيا ونجاح سياسة وزارة المالية فى تعظيم قيمة الحصيلة الضريبية رغم تخفيض قيمة الشريحة وهو ما يثبت أن الفكر الحكومى المصرى قادر على الإتيان بالحديث والمؤثر.

والتوسع فى إفساح المجال للمرأة لممارسة حقوقها وتعيين ٣٠ امرأة قاضية فى سابقة تعد الأولى من نوعها . وزيادة مؤشر البورصة وحجم التعامل بها لاسيما فى شهر نوفمبر الماضى حيث بلغ اجمالى التداول ٥٣,٣ مليار جنيه فى حين بلغت كمية التداول نحو ٢,٩ مليار ورقة مالية منفذه على ٤٢٤ ألف عملية .

كما شهد العام أوسع إضرابات عمالية شهدتها مصر منذ نصف قرن شارك فيها عشرات الآلاف من عمال شركات الغزل والنسيج احتجاجاً على سياسات الحكومة تجاههم ، وأكثر من ٢٠٠ اعتصام واحتجاج والجديد والمؤثر فى هذا نجاح الحكومة فى احتوائها لتلك الإضرابات والاعتصامات والتعامل معها بطريقة ايجابية ومرونة.

وتوثيق التعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال تفعيل سياسة الجوار الأوروبى.

وأوضح أن الإشادة بتطور أداء الاقتصاد المصرى بشهادة المؤسسات الدولية جاءت لتؤكد معدلات النمو المرتفعة نتيجة للإصلاحات الحقيقية والإدارة الاقتصادية الفعالة، لاسيما خلال زيارة بعثة صندوق النقد الدولى لمصر فى ٢٠٠٧/٩/١٣ مع المجموعة

الوزارية للسياسات الاقتصادية برئاسة الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية مقرر المجموعة.

كما شهد العام استكمال وسرعة إصدار القوانين ذات العلاقة بتنظيم وانضباط الشارع التجارى والصناعى لما لها من تأثير واسع النطاق على أداء كافة الفئات الفاعلة فى المجتمع وعلى سبيل المثال لا الحصر مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الضارة ومشروع قانون البناء الموحد ومشروع قانون الصناعة الموحد ومشروع قانون الضريبة على الثروة العقارية ومشروع قانون المحاكم الاقتصادية مشروع قانون الإرهاب ومشروع قانون الشركات الموحد.

والمضى قدماً فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى والتي يدعمها التطور الصناعى خلال العشر سنوات الماضية ، إذ أنها تمثل عاملاً أساسياً فى تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادى وتحقيق أهداف

وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتفعيل موائيق الغرف المهنية والتي من شأنها تعيد الانضباط المفقود للمهن المختلفة التابعة لها وتسهم فى ضبط إيقاع الشارع التجارى والصناعى . واستعادة الشيك لهيبته ومكانته والأمر نفسه ينسحب على الكمبيالات كى تأخذ مصداقيتها حتى لا تصبح ورقة عرفية محدودة القيمة والأهمية وذلك باعتماد إصدارها من البنوك المعنية وتوجيه جانب من القروض والمنح والهبات والمعونات نحو تمويل القطاع الخاص الصناعى وعلى وجه الخصوص ذو النشاط التصديري منه :

وأوضح أن التأخر فى استخدام القروض المتاحة يؤدي إلى إهدار كبير يتمثل فى تجميد أوعية تمويلية متاحة بالبنوك وتحويلها من تمويل ديناميكى فاعل إلى أموال استاتيكية ساكنة ، كما يعتبر فى حد ذاته سبباً من أسباب انخفاض حجم إجمالى الاستثمارات السنوية ، وفى الوقت نفسه يحجب استثمارات من شأنها تعظيم الناتج القومى ويساهم فى الإسراع من عملية الخصخصة وتحويل هذا القطاع الى قطاع دافع للاقتصاد بعد أن ظل عبئاً

عليه لسنوات طويلة . وفى إطار التصدي لمشكلة البطالة تفعيل دور النقابات والاتحادات ليصبح التدريب احد أولي أولوياتها سواء ما اختص بأول منظومة العمل من تدريب وتأهيل المبتدئين من شباب العمال امتداداً لأخر المنظومة من إعادة تأهيل العمال المستغني عنهم وتوفير فرص عمل جديدة دون إغفال آليات تمويل اقتصادية لمن يرغب منهم فى إقامة مشروعات أو ورش أو أنشطة حرفية خاصة بهم ؟ وهو ما تفق على تسميته بالتأهيل الأفقى والتأهيل الرأسى .

لأننا جميعاً شركاء فى التنمية ولكل طرف دوره الوطنى عليه أن يؤديه كما أن هناك واجب يقع على الفرد وواجب على الوحدة الاقتصادية وواجب على الحكومة ومؤسساتها ، وفى حسن أداء كل طرف من الأطراف لدوره تتحسن النتائج النهائية وعكس ذلك صحيح .

الأحداث العالمية

وعلى الصعيد العالمى هبوطت أسواق المال العالمية فى ٢٧ فبراير الماضى والذي أطلق عليه يوم (الثلاثاء الأسود)

كماشهد عام ٢٠٠٧ تعيين رئيس جديد للبنك الدولى هو الأمريكى روبرت زوليك والذي جاء خلفاً للرئيس السابق للبنك الذى استقال إثر تورطه بقضية رفع راتب صديقة له إلى ٥٠ ألف دولار شهرياً وهي لاتستحقه.

كما تم تعيين رئيس جديد لصندوق النقد الدولى وهو الأوروبى الفرنسى دومينيك ستروس كان. والذي وعد بإصلاحات جذرية بعمل الصندوق من شأنها أن تساهم بدعم الدول النامية دعماً حقيقياً وانضمت مالطه وقبرص للاتحاد الأوروبى .

وقفز الذهب خلال العام قفزات سريعة من ٥٠٠ دولار للأوقية إلى ٨٠٠ دولار وهو أعلى سعر له منذ ٢٨ سنة .

وجاء هذا الإرتفاع بسبب التراجع المستمر لسعر صرف الدولار واعتبار الذهب ملاذاً آمناً للمستثمرين لأن قيمته تبقى فيه مهما حدث من تطورات. أما الدولار فوصل سرعة خلال العام إلى أدنى مستوياته منذ ١٥ سنة أمام عدة عملات عالمية . ويرجع الخبراء الأسباب الحقيقية لهذا التراجع

إلى وجود عجز ضخم فى الموازنة الأمريكية بلغ ٨٥٠ مليار دولار ؛ إضافة الى رغبة أمريكا بهذا التراجع لزيادة صادراتها المختلفة والتي تنخفض تكلفة استيرادها عندما يكون سعر الدولار منخفضاً .

وبلغ سعر صرف اليورو أمام الدولار فى ٢٠٠٧ نحو ١,٤٣ دولار وهو أعلى سعر يصل اليه منذ إنطلاقه قبل ٦ سنوات. وأدى ارتفاع سعر صرف اليورو إلى تراجع الصادرات الأوروبية بسبب ازدياد تكاليف استيرادها ؛ مما انعكس سلباً على إقتصاداتها التي تعتمد على الصادرات.

وبالنسبة لمعدلات التضخم بلغ معدل فى منطقة اليورو فى نوفمبر ٢٠٠٧ عند ٣٪ وهو أعلى مستوى تضخم فى الاتحاد الأوروبى منذ ٦ سنوات وفى الصين بلغ معدل التضخم ٤ ٪ وهو الأعلى منذ ٣ سنوات. وكذلك الأمر كان فى أميركا وبريطانيا ومختلف دول العالم وارتفاع سعر النفط وملاسته حاجز الـ ١٠٠ دولار أحد أهم العلامات الاقتصادية البارزة فى ٢٠٠٧ لأنه ترك تأثيرات سلبية كبيرة على كافة الاقتصاديات العالمية باستثناء الدول المصدرة للنفط .

وأدى ارتفاع النفط إلى إشعال موجة غلاء فاحش اجتاحت العالم بأسره ومازالت تتقد وتزداد لهيباً ورغم إدعاء الكثير من الدول أنها استطاعت أن تمتص إرتفاع سعر النفط وتناقل مع إلا أنها تضررت منه بشدة.

كما شهد العام ارتفاعاً بلغ نسبة ٢٠ ٪ على أجور الشحن البحرى والتأمين وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الوقود على السفن والبواخر .

وانطلقت شرارة هذه الأزمة قبل عدة أشهر ومازالت تشتعل تدريجياً وبلغت خسائر المصارف والاستثمارية الأمريكية بسببها حتى الآن ٢٠ مليار دولار هي ديون معدومة لأصحاب عقارات عجزوا عن السداد وامتدت تأثيراتها أيضاً على سوق العقار الأمريكى والبريطانى حيث بدأت أسعارهما بالتراجع .

وتكمن أسباب هذه المشكلة فى تقديم البنوك الأمريكية إغراءات لمواطنيها للاقتراض منها لشراء منزل بفوائد مخفضة لمدة عامين أو أكثر .. غير أن الذى يحدث هو أن الكثير من المقترضين يجد نفسه متورطاً وعاجزاً لا عن تسديد القسط الشهرى بل عن تسديد الفوائد الشهرية المستحقة على القرض.



د. نادر رياض